إختلال ميزان الديمقراطيّة

لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محلّ الأحزاب السياسيّة

Democracy Out of Balance

Civil Society Can't Replace Political Parties

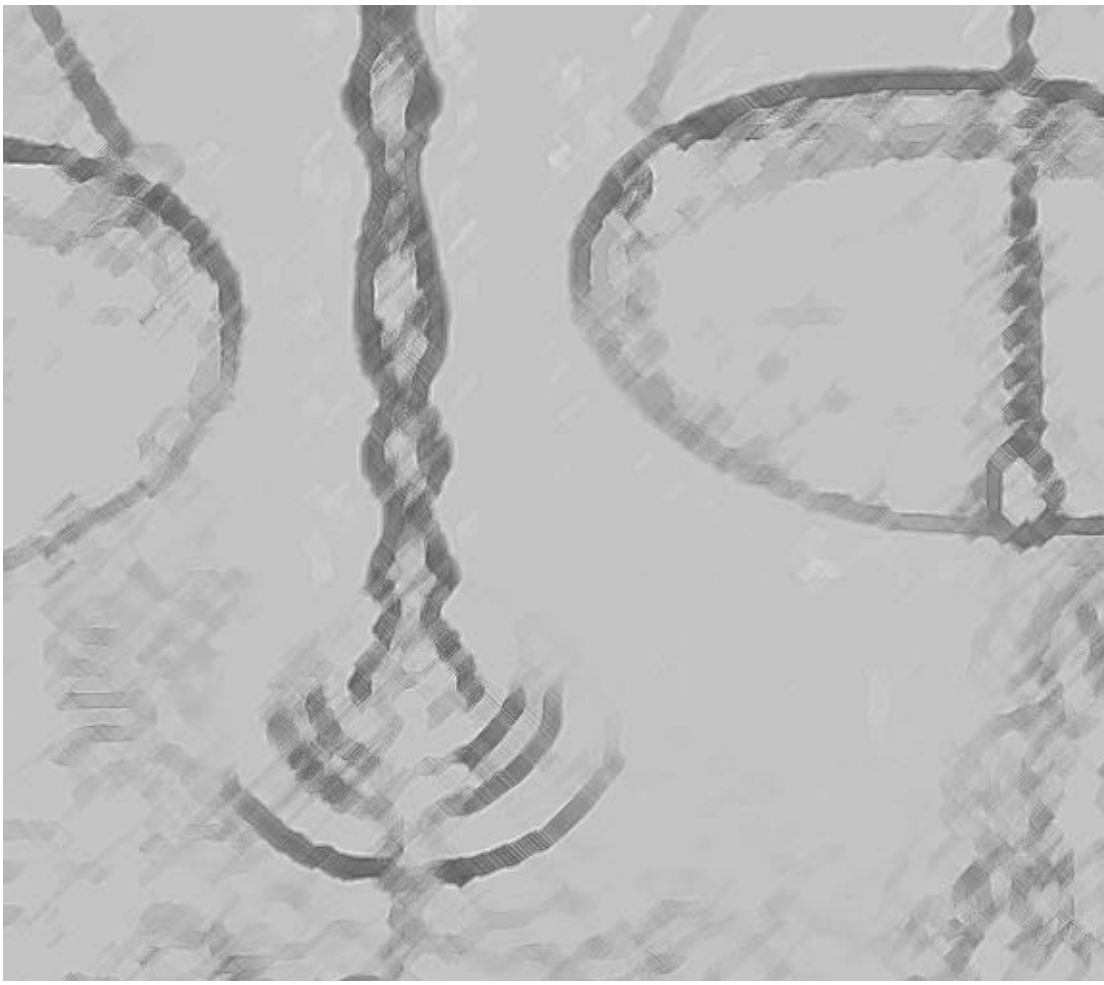

إيفان دوهرتي

Ivan Doherty

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية

NDI

إختلال ميزان الديمقراطيّة

لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محلّ الأحزاب السياسيّة

Democracy Out of Balance

Civil Society Can't Replace Political Parties

إيفان دوهرتي

Ivan Doherty

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة

National Democratic Institute for International Affairs

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمةٌ غير ربحيّةٍ، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية، ونشرها على نطاقٍ واسع في العالم. يوفّر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكةٍ شاملة من الخبراء المتطوعين. كما يتعامل المعهد مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة.

أمّا إيفان دوهرتي فهو مدير برامج الأحزاب السياسيّة في المعهد الدّيمقراطي الوطني، والأمين العام السّابق لحزب السلتيّين الممتازين في إيرلندا. و قد نشر هذا البحث في مجلّة *"Policy Review"*، عدد نيسان وأيار ٢٠٠١.

لمزيد من المعلومات حول البرامج الحكوميّة للمعهد الديمقراطيّ الوطنيّ يرجى الاتّصال بـ:

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية
2030 شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة، 20036-3306
الولايات المتحدة الأميركية
هاتف: +1 (202) 728 5500
فاكس: +1 (202) 728 5520
البريد الالكتروني: contactndi@ndi.org
الموقع الالكتروني: www.ndi.org

National Democratic Institute for International Affairs
2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306
tel: (202) 728-5500
fax: (202) 728-5520
e-mail: contactndi@ndi.org
website: www.ndi.org

الرّجاء إرسال أيّ تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيّب إلى: arabictranslation@ndi.org

ترجمة نور الأسعد، مراجعة وتدقيق ميّ الأحمر، تصميم طباعيّ مارك رشدان – المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة، بيروت–لبنان.

حقوق النشر © المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية. 06/06 . كلّ الحقوق محفوظة. قد يعاد إنتاج و/أو ترجمة أجزاء من هذا الكتاب لأهدافٍ غير تجارية، شرط أن يعترف القائم بالعمل أنّ المعهد الديمقراطي الوطني هو مصدر المادة المنشورة، ويرسل إليه نسخاتٍ عن أيّة ترجمة.

المحتويات

تقديم	٤
١. ازدهار المجتمع المدني	٥
٢. إخفاقات الأحزاب	٩
٣. تضافر الجهود	١١
٤. سياسة الدّيمقراطيّة	١٣

اختلال ميزان الدّيمقراطيّة

لا يستطيع المجتمع المدني الحلول محلّ الأحزاب السياسيّة

إيفان دوهرتي

أشار " ماكس ويبر " إلى الأحزاب السياسيّة، مرّةً، على أنّها "وليدة الدّيمقراطيّة". لكنّ الجهود الدّوليّة المبذولة في سبيل مساعدة الدّيمقراطيّة حظيت، في السّنوات الأخيرة، بابنٍ مدلّل آخر في إطار النّظم الدّيمقراطيّة الجديدة والنّاشئة، ألا وهو المجتمع المدني. وقد تميّز المجتمع المدني بصفاتٍ كثيرة؛ فهو " منبع الدّيمقراطيّة "، رغم أنّ هذا إدّعاء تصوّريّ إن لم نقل مبالغاً فيه. من جهته، عمد المجتمع الدّوليّ إلى تعزيز المنظّمات المدنيّة، ومساعدتها، ودعم توسّعها وتطوّرها، وذلك على حساب أطلال الأحزاب السياسيّة التي فقدت مصداقيّتها. ولا شكّ في أنّ هذه محاولةٌ جيّدة وضروريّة؛ رغم أنّ التركيز شبه الحصريّ على المجتمع المدني قد تعدّى المألوف. لا بل إنّه أمسى هوساً، أو قل نشيداً دينيّاً مقدّساً، بالنّسبة لبعض الفئات.

سجّلت الفترات الأخيرة توجّهاً متزايداً للموارد نحو البرامج التي تطوّر المجتمع المدني، مع إقصاء الأحزاب والمؤسّسات السياسيّة كالبرلمانات مثلاً. فقد شعر العديد من المانحين، في القطاعين العام والخاصّ، أنّه من الأفضل لهم أن ينتسبوا إلى منظّمة مدنيّة عوض حزبٍ ما؛ وأنّه من الضروريّ التريّث في المشاركة في أيّ نشاطٍ حزبيّ بانتظار مستوى معيّن من التّطوّر الاجتماعي. غير أنّ خطراً محدقاً يكتنف مقاربةً كهذه. فعندما تتعزّز المنظّمات المدنيّة التي تمثّل جانب الطّلب في المعادلة السياسيّة، من دون تقديم المساعدة المناسبة إلى المنظّمات السياسيّة التي توحّد مصالح تلك الجماعات نفسها، من شأن التّوازن السياسيّ أن يختلّ في نهاية المطاف. كما أنّ إهمال الأحزاب السياسيّة والبرلمانات قد يقوّض أسس العمليّة الدّيمقراطيّة نفسها التي تهدف المساعدة الإنمائيّة إلى تعزيزها. من هنا، بدون الأحزاب والمؤسّسات السياسيّة القويّة والمسؤولة والفعّالة، أي تلك التي تستطيع المفاوضة على التسويات وتوضيحها، ردّاً على المطالب النّزاعيّة، سيكون الباب مشرّعاً فعلاً أمام القادة الشّعبيّين السّاعين إلى تجاهل المؤسّسات الحكوميّة، وأنظمة موازين القوى خاصّةً، بالإضافة إلى حكم القانون.

ازدهار المجتمع المدني
The Civil Society Boom

أصبح المجتمع المدني في الثّمانينات والتّسعينات محطّ الاهتمام العامّ، خاصّةً مع تقديم المنظور السياسيّ المتغيّر فرصاً جديدة للجماعات المدنيّة، في الدّول المنبثقة من النّظم الدّيكتاتوريّة. يمكن أن يُعزى هذا الافتتان الجديد بالمجتمع المدني إلى عددٍ من العوامل: كالدّور الحاسم الذي يؤدّيه المجتمع المدني قبل أن تستطيع الأحزاب السياسيّة الفعليّة العمل قانونيّاً- في تحمّل المسؤوليّة ضدّ الأنظمة التّوتاليتاريّة في آسيا وأوروبا الشّرقيّة؛ وردّة الفعل المعاكسة والسّريعة التي أبداها المواطنون تجاه الأحزاب السياسيّة، بعد أن كانوا قد اختبروا أنظمة الحكم القائمة على الحزب الواحد في العديد من هذه البلدان؛ وردّة فعل المناصرين المتنعّمين بديمقراطيّةٍ راسخة، الذين فقدوا- أنفسهم- وَهْمَ الأنظمة الحزبية، ووضعوا آمالهم في المجتمع المدني كوسيلة تجديد سياسيّة واجتماعيّة.

يعجز كلّ من يعتنق فكرة تطوّر المجتمع المدني، كوسيلةٍ للمشاركة غير الحزبيّة في سياسة الدّولة الدّاخليّة، عن التّعرف إلى حدود مقاربةٍ كهذه. في البداية، تبذل مجموعات المجتمع المدني في النّظم الدّيمقراطيّة الجديدة والنّاشئة محاولاتٍ حثيثة لمعالجة القضايا السياسيّة الجوهريّة. على سبيل المثال، في سياق مراقبة عمليّةٍ انتخابيّة أو المدافعة عن تحسين معايير العيش، تبقى الأحزاب السياسيّة الآليّة الأهمّ للتحرّك السياسيّ وإصدار القوانين؛ وإن لم يتمّ إشراكها في العمليّة، يمسي المجال أمام التّقدّم محدوداً. من هنا، فإنّ تفادي قضيّة السياسة الحزبيّة بدافع تعزيز المجتمع المدني يجازف بإضعاف السياسة التّمثيليّة، ويحول دون استغلال الأساليب الحقيقيّة للتأثير السياسيّ المفتوح على المجتمع المدنيّ.

تفيض الأمثلة عن الدّول التي تتمتّع بمجتمعٍ مدنيّ قويّ وناشط، حيث يعرّض ضعف الأحزاب السياسيّة، أو تحصينها، النّظام الدّيمقراطي برمّته للخطر. فرغم وفرة مجموعات المدافعة والعمل المدنيّ في بنغلادش مثلاً، تحكم المآزق السياسيّة الحزبيّة المتكرّرة على الدّولة ومواطنيها بالفقر المدقع. فقد بدا أنّ بعض القادة السياسيّين لم يتعلّموا إلا القليل، بعد انتقالهم من الدّيكتاتوريّات العسكريّة إلى الحكومات المنتخبة شعبيّاً، في عددٍ من المناسبات على مدى العقد المنصرم. وتجدر الإشارة إلى أنّ القوّتين السياسيّتين الرّئيستين في بنغلادش قد ساهمتا في ترسيخ انسداد الطّريق السياسيّة. فلطالما استغلّ قادةٌ سياسيّون كُثر تأثيرهم على المناصرين والمواطنين من أجل تضييق الأهداف الحزبيّة، فيما بقي المجتمع المدني مهمّشاً وعاجزاً.

بالإضافة إلى ذلك، يشير الميل إلى تعزيز الانقسامات في المجتمع المدنيّ إلى الاعتراف بالخطر الحقيقيّ الذي يمثّله مجتمعٌ مدنيّ متّحد ومستقّل، بالنّسبة لمن يريد إضعاف النّظام الدّيمقراطي أو قلبه. من هذا المنطلق، في حال لم يشهد إصلاح الأحزاب السياسيّة أيّ تحرّك، ولم ينشأ نظام برلماني أكثر انفتاحاً وشفافيّة، سيبقى مصير الدّيمقراطيّة ومصلحة شعب بنغلادش معرّضين للتّهديد.

أمّا في المغرب، فقد نشطت آلافٌ من المنظّمات غير الحكوميّة وجماعات المدافعة لسنواتٍ عدّة؛ غير أنّ التّحرك التّدريجي نحو السياسة الدّيمقراطيّة حدث نتيجةً لتعديل الدّستور، ممّا أدّى بتشكيلة الحكومة إلى عكس نتائج الانتخابات بشكلٍ مناسب. إثر انتخابات عام ١٩٩٨، دعيت الأحزاب السياسيّة التي تلقّت أغلبيّة الأصوات إلى تشكيل حكومة، للمرّة الأولى. نتيجةً لذلك، تسلّمت زمام السّلطة الأحزابُ التي كانت تعتبر "ضدّ المؤسّسة"، وقد كانت منخرطةً في صفوف المعارضة منذ ما يقارب الخمسين سنة. فآذن ذلك بعهدٍ جديد طامح إلى نظامٍ سياسيّ أكثر انفتاحاً وديمقراطيّة. ومع أنّ المجتمع المدني أدّى دوراً أساسيّاً في إحداث هذه التّغييرات، إلا أنّ التزام الأحزاب وزعمائها هو الذي جعل مفعولها سارياً. كما أنّ استعداد القادة السياسيّين للعب دور بناء، حين لا تكون الظّروف مثاليّة، حصل في مفترق طرق مهم في تاريخ المغرب. لكن رغم أنّ المغرب ما زال في المراحل الأولى من انتقاله نحو الدّيمقراطيّة، في ظلّ نتيجةٍ غير مؤكّدة، إلا أنّ النّضوج الذي أبداه القادة السياسيّون خلال تلك المراحل الأولى قد أرسى أساساً قويّاً.

تبذل مجموعات المجتمع المدني في النّظم الدّيمقراطيّة الجديدة والنّاشئة محاولاتٍ حثيثة لمعالجة القضايا السياسيّة الجوهريّة.

وسرعان ما طلبت الأحزاب السياسيّة المساعدة من المجتمع الدّوليّ، سعياً للتأقلم ومناخها السياسيّ الجديد، ومعترفةً بأهميّة جعل البرلمان أكثر ديمقراطيّة، والحكومة الجديدة أكثر استجابةً. وقد كانت هذه الأحزاب تفتقر إلى الخبرة في مجال إنشاء الائتلافات الحقيقيّة والمحافظة عليها، بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني في عمليّة السياسة التّمثيليّة. فضلاً عن ذلك، سرى اعترافٌ بأنّ هذه التّغييرات تستطيع إقالة الأحزاب من الحكومة، لا بل وستفعل ذلك، تماماً كما سبق لها أن خوّلتها السّلطة. من خلال هذه التّطوّرات كلّها، أدّى المجتمع المدني دوراً حاسماً في زيادة الوعي العامّ للكثير من العوائق المتبقيّة في وجه مشاركةٍ أكبر في العمليّة الدّيمقراطيّة. فهو يطالب، في الواقع، بتمثيلٍ أكثر شموليّةً واستجابةً لمطالبه. من هنا، فإنّ استعداد الأحزاب السياسيّة لتقبّل الإصلاحات، بمساعدةٍ من الخارج، يهدف إلى إنشاء علاقةٍ أكثر استقراراً وسلامة بين القادة السياسيّين والمجتمع المدني.

تبرز إيرلندا الشّماليّة كمثالٍ آخر عن مجتمعٍ مدنيّ يتمتّع بالتّطوّر والتّمويل، إلا أنّه يفشل في ملء الفراغ الذي خلّفته القوى السياسيّة التي كفّت عن التّقدم. فقد بقيت مقاطعة "أولستر" لعقودٍ طويلة مرتعاً لنزاعٍ داخليّ مؤلم، فيما الانشقاقات المريرة تستبدّ بمجتمعاتها، ودور السياسيّين المنتخبين قد تعرّض لانتقاصٍ صارم. فوقعت على عاتق المنظّمات غير الحكوميّة وغيرها من الفرق المحليّة مسؤوليّة تقديم الكثير من الخدمات التي كانت الحكومة المحليّة تتولى توفيرها، وذلك من خلال لجانٍ تعرف غالباً باسم "المجالس الإداريّة المستقلة" "quangos" ، مع الإشارة إلى أنّ هذه الهيئات تُصنّف رسميّاً كهيئاتٍ عامّة غير متعلّقة بقسمٍ معيّن. وتضمّ هذه الهيئات مسؤولين غير منتخَبين، استمدّوا سلطتهم من الحكومة المركزيّة، بدون مسؤوليّة تجاه المواطنين أو بمسؤوليّةٍ بسيطةٍ جدّاً. كما تلقّت التّمويل العام، ونفذّت أعمالاً قيّمةً في المجتمعات عبر المقاطعة. وفيما كان القادة السياسيّون يصارعون ضدّ ما بدا أنّه انقسامات طائفيّة لا سبيل إلى قهرها، وحكم القانون يفسح المجال أمام العنف والإرهاب، كان من المستحيل تسجيل أيّ تقدّم بانتظار التّوصّل إلى تسويات تعترف بالطّموحات المتنوّعة لكلا الجماعتين القوميّة والاتّحاديّة.

ما كان بالإمكان عقد أيّ اتّفاق بدون المشاركة الكاملة للأحزاب السياسيّة.

وبالفعل، تمّ التّوصّل إلى هذه التّسويات من خلال مفاوضاتٍ بين القادة السياسيّين وبفضل دعم المجتمع المدني. ولا شكّ في أنّ دور المجتمع المدني شكّل عنصراً حاسماً في التّوصّل إلى الإجماع، لكن ما كان بالإمكان عقد أيّ اتّفاق بدون مشاركة الأحزاب السياسيّة الكاملة. وقد عبّر سبعون بالمائة من النّاخبين في استفتاءٍ عن تأييدهم لاتّفاقٍ نهائيّ حول الحكم الذّاتيّ (الجمعة العظيمة ١٩٩٨)، من خلال تخطيطٍ للمشاركة في السّلطة؛ وهو يشمل دوراً يؤدّيه المجتمع المدني عبر إنشـــاء "منتدى مدني"، يعمل كآليّةٍ استشاريّة حول القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة والثّقافية.

في أمثلةٍ مشابهة مستخلصة من سائر بقاع الأرض بدءاً من الصّين والفيليبين في الثّمانينات، مروراً بأندونيسيا وانتهاءً بصربيا في التّسعينات- نجحت الجهود المكمّلة التي بذلها المجتمع المدني والأحزاب السياسيّة معاً بردّ الحقّ بالدّيمقراطيّة إلى العديد من المواطنين.ففي الحالات كلّها تقريباً، قد يثبت أنّه من الأسهل والأفضل على المجتمع الدّوليّ أن يقدّم دعماً وتشجيعاً للمجتمع المدني، بينما يقتصر تعامله مع الأحزاب السياسيّة على النّشاطات المحدودة. لكن مع أنّ أيّ انتقالٍ إلى الدّيمقراطيّة يتطلّب تجنيداً شعبيّاً فعليّاً، إلا أنّه يتطلّب أيضاً أطراً دستوريّة ومؤسّساتيّة. وصحيحٌ أنّ المجتمع المدني هو الأفضل لقيادة التّجنيد في المرحلة الأوليّة، غير أنّ الأحزاب السياسيّة هي الفاعلة الوحيدة التي تستطيع توفير الإطار المؤسّساتي المطلوب.

لا يعني كلّ ما تقدّم أنّ الأحزاب السياسيّة في الدّيمقراطيّات النّاشئة محرومةٌ من الدّعم الدّوليّ تماماً. ففي الولايات المتّحدة، ينبري المعهد الدّيمقراطي الوطنيّ والمعهد الجمهوري الدّوليّ، بدعمٍ من الوقفية الوطنيّة من أجل الدّيمقراطيّة ووكالة التّنمية الدّوليّة، لتقديم المساعدة التّقنيّة والنّصائح إلى الأحزاب الدّيمقراطيّة عبر العالم. كما دعم كلا المعهدين تنمية المنظّمات المدنيّة، لا سيّما مشاركتها في العمليّة السياسيّة. وقد شهدت أمكنةٌ أخرى جهوداً مماثلة بذلها كلّ من صندوق ويستمنستر للدّيمقراطيّة في بريطانيا العظمى، المموَّل من العامّة، والصّناديق المنتسبة إلى الأحزاب السياسيّة في ألمانيا، والسّويد، وهولندا. غير أنّ دعم الأحزاب هذا ما لبث أن تضاءل، بالنّظر إلى الموارد الكبيرة التي منحتها وكالات المساعدة الواهبة، والمؤسّسات الماليّة الدّوليّة، والصّناديق الخاصّة، إلى المنظّمات المدنيّة ومؤسّسات الدّولة. فأدّت هذه المساعدة المختلّة التّوازن إلى عواقب غير مقصودة، همّشت أسس الدّيمقراطيّة التّمثيليّة وقلّصت من قيمتها: ويقصد بذلك الأحزاب السياسيّة والهيئات التّشريعيّة التي تعمل في قلب هذا النّظام. وفي خضمّ الأزمات قد يحدث فراغٌ سياسيّ فيبعث بدعوات ملحّة ومباشرة إلى الشّعب بشكلٍ عام. صحيحٌ أنّ الأحزاب السياسيّة ليست بمثاليّة، لكن ما من مؤسّسةٍ وطنيّة أخرى تستطيع أن تعرقل انبثاق قادةٍ استبداديّين أو حكومة أوتُقراطيّة بمجرّد مرسوم، كما تفعل هذه الأحزاب.

في معظم الأحيان، تتلقّى الأحزاب السياسيّة المساعدة التّقنيّة في وقتٍ متأخّر جدّاً من العمليّة، وبشكلٍ متقشّف، لدرجة أنّ تأثيرها على التطوّر في المدى البعيد ضئيلٌ جدّاً. فتركّز المساعدة غالباً على تقنيّات الحملات التي تعتبر، بلا شك، التّحدّي الأهمّ الذي تواجهه الأحزاب السياسيّة الجديدة والضّعيفة. فلطالما ناضلت الأحزاب المبتدئة من أجل تنظيم حملاتٍ فعّالة، والاستجابة لتوقّعات جماعة النّاخبين الواعية حديثاً. في هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أنّ التّحديات الأعظم تتمثّل في فترة ما بعد الانتخابات، حيث يشكّل توحيد نظام حزبيّ سياسيّ تحدّياً أكبر بالنّسبة لزعماء الأحزاب. ويزداد الطّين بلةً مع عدم تقديم المجتمع الدّوليّ عادةً إلا مساعدةً بسيطة أو دعماً لا يذكر. انطلاقاً من ذلك، في ظلّ الاندفاع إلى إجراء الانتخابات، غالباً ما تهمل الأحزاب الانكباب على قضايا التّطوّر المؤسّساتي حتّى انتهاء المنافسات الانتخابيّة. إثر ذلك، قد تضطّر إلى التّأقلم ومنظورٍ سياسيّ جديد، يتطلّب منها التّركيز على إنشاء مؤسّساتٍ ديمقراطيّة. كما قد يحدث للقادة والعديد من المسؤولين الرّفيعي المستوى، خلال مرحلةٍ حرجة من المراحل الأولى لتطوّر الأحزاب وتعزيزها، أن ينجذبوا إلى الحكومة والعمليّة التّشريعيّة، ويتسبّبون بالتّالي بضمور أحزابهم النّاشئة. فالعديد من الأحزاب ليست مستعدّة لمطالب الحكومة والمعارضة، وعاجزةٌ عن إرضاء توقّعات المواطنين كما يجب. وهذا لا يؤدّي إلا إلى زيادة حدّة التّهكّم العام.

إخفاقات الأحزاب
Party Failures

تعاني الأحزاب السياسيّة في النّظم الدّيمقراطية النّاشئة عبر العالم مشاكل جمّة. فهي إمّا ضعيفة جدّا ، وإمّا مرتكزة كثيراً على شخصيّة الفرد، أو خاضعة كلّ الخضوع للحكومات الاستبداديّة، أو أنّ الفساد قد نخر أسسها، أو أنّها قد فقدت الصّلة بالشّعب حتّى لم تعد تستحقّ لا احترامه ولا دعمه. ففي رومانيا مثلاً، بقي الشّيوعيّون السّابقون في الحكومة لانتخاباتٍ تلو الأخرى، إلى أن تسلّم زمام السّلطة، عام ١٩٩٦، ائتلافٌ من الأحزاب المعارضة وفدت من النّطاقات السياسيّة جميعها. فسجّلت الأحزاب "الإصلاحيّة" فوزاً ساحقاً في الانتخابات، متحكّمةً بمجلسي البرلمان كليهما، ومستوليةً على المقعد الرّئاسيّ. وسرعان ما شُلّت الحكومة الجديدة بسبب العلاقات الحزبيّة الضّعيفة والعديمة الخبرة، فتفتّتت قاعدتها الدّاعمة لتُستبدل في الانتخابات القادمة، أي بعد أربع سنواتٍ. كما تشهد سلوفاكيا حاليّاً سيناريو مماثلاً. ونسجاً على المنوال نفسه، حين تعاني الدّول أزمةً سياسيّة، من روسيا إلى فنزويلا، ومن البيرو إلى الباكستان، غالباً ما تكون حالة الأحزاب السياسيّة المضطربة أصل المشكلة.

يعود ضعف الأحزاب السياسيّة في روسيا إلى رجال السياسة المتسلّطين الذين تعمّدوا إضعافها على هذا النّحو.

لا يخفى على أحدٍ أنّ القلق بشأن حالة الدّيمقراطيّة في روسيا يرتبط بغياب أحزاب سياسيّة قوّية وديمقراطيّة. فبعد عشر سنواتٍ على انهيار الاتّحاد السّوفياتي، أنشأت روسيا أحزاباً سياسيّة إمّا قويّة وإمّا ديمقراطيّة؛ لكن، مع الأسف، لم تؤسّس أحزاباً كثيرة تتمتّع بكلتا الصّفتين. في هذا المجال، ذكر مايكل ماكفول، عند مراجعته للفرق الستّة التي فازت بالمقاعد في الدّوما عام ١٩٩٩، أنّ اثنين منها ليسا بحزبين واثنين آخرين ليسا بديمقراطيّين. أمّا الحزبان السياسيّان اللّذان تخضع ديمقراطيّتهما لأخذٍ وردّ، والملتزمان بالمبادىء اللّيبراليّة وحكم القانون، فقد فازا معاً بـ ١٤،٥٪ من الأصوات، و٤٩ مقعداً من أصل ٤٥٠ في الهيئة التّشريعيّة. ويعود ضعف الأحزاب السياسيّة في روسيا إلى رجال السياسة المتسلّطين الذين تعمّدوا إضعافها على هذا النّحو.قد كان الرّئيس "يلتسين" معارضاً للأحزاب السياسيّة، ولم يرَ أيّة فائدةٍ في الانضمام إلى أحدها بعد مغادرته الحزب الشيوعيّ السوفياتيّ. ومع أنّه أحرز، هو نفسه، انتصاراً في عمليّتين انتخابيتين، إلا أنّه لم يسع قطّ إلى إنشاء منظّمةٍ تستند إلى برنامج دائم ودائرةٍ انتخابيّة. على غراره، ليس خلفه، فلاديمير بوتين، بعضوٍ في أيّ حزب، رغم أنّ مجموعةً مناصرةً له قد فازت بـ٢٥٪ من المقاعد في انتخابات الدّوما. وهو حاليّاً يقترح تشريعاً من شأنه أن يقلّص نشاطات الأحزاب السياسيّة.

تنبثق إندونيسيا كذلك من تحت أنقاض ماضٍ استبداديّ، نحو مجالاتٍ مجهولة لنظامٍ تنافسيّ متعدّد الأحزاب. فبعد أن كان النّظام السّابق يضمّ بضعة أحزابٍ سياسيّة موالية، استقبل النّظام السياسيّ الجديد على مسرحه السياسيّ عدداً كبيراً من الأحزاب من كلّ شكلٍ ولون. فوافق ثمانية وأربعون حزباً معايير التّسجيل الجديدة، فيما عجز ثلاثة وتسعون حزباً آخر عن التّأهل. لكن بعد انتخابات عام ١٩٩٩، تمثّل في البرلمان أقل من خمسة عشر حزباً سياسيّاً، حظي أكبرها بثلاثين بالمائة من المقاعد وحسب. وفي المفاوضات التي تلت الانتخابات، انتخب البرلمان عبد الرّحمن وحيد رئيساً رغم أنّ حزبه لم يملك إلا واحداً وخمسين مقعداً في الجمعيّة، فيما نال المتباري المرشّح للفوز الذي يملك حزبه مائة وأربعة وخمسين مقعداً، ميغاواتي سوكارنوبتري، منصب نائب الرّئيس. ما زالت الحالة السياسيّة في إندونيسيا غير مستقّرة، لا سيّما وأنّ الأحزاب التي نجحت في التّأقلم والمناخ السياسيّ الجديد قليلةٌ جدّاً، وأنّها جميعها قد فشلت في تمثيل الذين دعموها انتخابيًا تمثيلاً مناسباً. من هنا، يعتبر التّحوّل إلى الدّيمقراطيّة مرحلةً دقيقةً جدّاً في إندونيسيا، مع ضرورة بذل الكثير من الجهود لتعزيز الأحزاب السياسيّة. في الوقت نفسه، من الضّروريّ أن يشارك المواطنون في العمليّة، وأن تصبح الأحزاب أكثر تمثيلاً للمجتمع وتلبيةً لطلباته.

ومن البلدان أيضاً ما فقدت الأحزاب السياسيّة، في رحابها، التّوكيل الذي يخوّلها ممارسة نفوذها، بسبب سوء إدارتها للنّظام السياسيّ. ففي الباكستان على سبيل المثال، بدّدت الأحزاب السياسيّة مصداقيّتها فعليّاً، لدرجة أنّ الانقلاب العسكري على النّظام السياسيّ القائم في تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٩ استقبل بترحاب، إن لم نقل استقبال الأبطال. من هنا، لا مناص من أنّ اعتبار الانقلاب حلاً مقبولاً لمشاكل الأحزاب السياسيّة غير الدّيمقراطية وغير المتعاونة هو سببٌ يدعو إلى قلقٍ شديد، ويعكس خطورة الأزمة داخل الأحزاب السياسيّة.

تقدّم فينزويلا مثالاً آخر عمّا يحدث في ظلّ غياب نظامٍ حزبيّ مقنع. فقد حاول الرّئيس الحاليّ أن يتحكّم بالبلاد بالقوّة عام ١٩٩٢ (ومُني بالفشل)، وانتهى به الأمر بعرض نفسه كبديلٍ مقبول عن نظامٍ حزبيّ أثبت ضعفه وعدم فعّاليّته. فانتخب رئيساً عام ١٩٩٩. منذ نهاية الدّيكتاتوريّة عام ١٩٥٩، ساد في السيّاسة الفنزويليّة نظام حزبين يمثّلان الدّيمقراطيّين الاشتراكيّين، والدّيمقراطيّين المسيحيّين. غير أنّ كلا الحزبين فقدا في نهاية المطاف التّواصل مع الجمهور الانتخابي، فلم يظهرا اعتباراً كافياً للفقراء وغير المحظوظين، وعجزا عن معالجة الفساد المتزايد في صفوفهما. نتيجةً لذلك، فقدا مصداقيّتهما في أعين المواطنين، ممّا مكّن هيوغو شافيز من الانبثاق من هذا الفراغ السياسيّ، معزّزاً صورة العسكريّ الصّادق الذي يسمو فوق السياسة أي الرّجل المستعد لاتّخاذ إجراءاتٍ جذريّة ضدّ " مؤسّسة " فاسدة. ومنذ انتخابه، انتقل شافيز إلى مَركَزة السّلطة التّنفيذيّة بين يديه من خلال تعديل الدّستور. أمّا دفاعاً عن هذه الإجراءات، فقد جادل قائلاً إنّه يسعى إلى توفير"الدّيمقراطيّة المباشرة"، بسبب فشل"الدّيمقراطيّة التّمثيليّة" ولمّا كان قد استغنى عن الأحزاب السياسيّة التّقليديّة، فقد انتقل إلى تجزيء المجتمع المدني، بدءاً بالنّقابات العمّالية في الدّولة.

تتعرّض الأحزاب السياسيّة للمنع والقمع في العديد من البلدان. ومع أنّ الكثير قد أُنجز جرّاء انعدام تعدّد الأحزاب السياسيّة، إلا أنّ كيفيّة دعم الدّيمقراطيّين في هذه الدّول مشكلةٌ لا حلول بسيطة لها. ومن شأن أيّ أثرٍ يدلّ على الأنشطة السياسيّة أن يجرّ أخطاراً محدّقة على المعنيّين بذلك في دولٍ مثل الصّين، وبورما، وبيلاروسيا، وكوبا. في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، أجرت أوغندا استفتاءً لتقرّر إن كان يُسمح للأحزاب السياسيّة المشاركة في الانتخابات هناك، بعد أن مُنعت من ذلك فعليّاً لأكثر من عقدين. فأكّد الاستفتاء على النّظام المزعوم "المعدوم الأحزاب". وهكذا، أقدم الرّئيس موسيفيني على محاولةٍ مثيرةٍ للجدل، قضت بإدارة السياسة بلا أحزابٍ سياسيّة، مدّعيّاً أنّها تؤجّج العداء والنّفور الإثني. رغم ذلك، لا يبدو منع الأحزاب السياسيّة حلاً مقبولاً، لأنّ النّتيجة تمسي أشبه بنظام الحزب الواحد حيث تُسحق أكثر المنافسات السياسيّة فعاليّةً.

تضافر الجهود
Working together

أثبتت الثّورة الدّيمقراطيّة العالميّة على مدى العقد المنصرم أنّ الشّعوب تعدّ الدّيمقراطيّة ضرورةً وحقّاً بحدّ ذاته، لا مجرّد طموحٍ إلى التّوازن ضدّ مصالح اقتصاديّة ووطنيّة أخرى، أو تركها تطغى عليها. لذا لا تشكّل أنظمة الحكومة الشّفافة والدّيمقراطيّة حقّاً أيّ تهديدٍ بالنّسبة للمصلحة الفردية أو الجماعية، بل هي توفّر الوسائل التي تقود الأمّة إلى تحقيق إمكانيّاتها كاملةً، على الصّعيدين الاقتصاديّ والسياسيّ. من هنا، تتطلّب الدّيمقراطيّة نفسها بنىً ديمقراطيّة عاملة: أي هيئاتٍ تشريعيّة تمثّل المواطنين وتشرف على الهيئة التّنفيذيّة؛ وانتخاباتٍ تسمح للنّاخبين باختيار قادتهم فعليّاً؛ وهيئات قضائيّة ملتزمة بالقانون ومستقلّة عن التّأثير الخارجي؛ ونظام موازين القوى ضمن المجتمع؛ ومؤسّسات وقادة مساءلين أمام الشّعب.

يجب أن يتمّ تقبّل الدّعم الفعّال والتّعاون بين أحزابٍ سياسيّة قوّية ومتنوّعة ومجتمعٍ مدنيّ ذي نفوذ، نظراً إلى أنّ ذلك يمثّل المعادلة المتوازنة والسّليمة التي تهدف إلى نظامٍ حكوميّ أكثر شفافيّة وانفتاحاً على المشاركة. فعند تعزيز المؤسّسات الدّيمقراطيّة في النّظم الدّيمقراطيّة الجديدة أو الانتقاليّة، لا يتعلّق الأمر بالاختيار ما بين بناء مجتمعٍ مدنيّ قويّ وتعزيز الأحزاب والمؤسّسات السياسيّة كالبرلمانات. فالتّحدي الحقيقيّ يكمن في موازنة دعم المؤسّسات والمنظّمات الدّيمقراطيّة التي تعتبر أكثر مساءلةً وتنوّعاً، وفي الوقت عينه المواظبة على تعزيز تطوّر مجتمعٍ مدنيّ ناشط وقائم على قاعدةٍ واسعة النّطاق.

تشكّل الأحزاب السياسيّة اللّبنة الأولى للمجتمع الدّيمقراطي، وتؤدّي وظيفةً تختلف عن وظيفة أيّ مؤسّسةٍ أخرى في النّظام الدّيمقراطيّ. ففي مقالٍ صادر عام ١٩٩٨، على صفحات مجلّة الدّيمقراطيّة (Journal of Democracy)، بعنوان "ضرورة الأحزاب السياسيّة"، كتب

سايمور مارتن ليبست أنّه " يمكن تعريف الدّيمقراطيّة في أيّ مجتمعٍ مركّب على أنّها نظامٌ سياسيّ يوفّر الفرص الدّستوريّة المنتظمة لتغيير المسؤولين الحكوميّين، وآليةٌ اجتماعيّة تسمح للقسم الأكبر من الشّعب بالتّأثير على القرارات المهمّة عبر اختيار أحد المتنافسين على المنصب السياسي- وهذا يتمّ من خلال الأحزاب السياسيّة." ينصّ دور الحزب السياسيّ على توحيد المصالح الاجتماعيّة وتمثيلها، مع توفير بنية للمشاركة السياسيّة. وهو أشبه بميدان تدريب للقادة السياسيّين الذي سيؤدّون دوراً في المجتمع الحكومي في نهاية المطاف. فضلاً عن ذلك، تتنافس الأحزاب في ما بينها وتسعى للفوز بالانتخابات بهدف إدارة المؤسّسات الحكوميّة.

تسمّي الأحزاب السياسيّة المرشّحين، وتنظّم المنافسات السياسيّة، وتوحّد أجزاءً من جمهور النّاخبين، وتحيل أيّ تفضيلاتٍ سياسيّة إلى سياساتٍ عامّة. وحين تفقد السّلطة، فهي تشكّل معارضةً بنّاءة وناقدة، من خلال تقديم نفسها كالحكومة البديلة التي قد يرغب المقترعون في اختيارها. وهكذا تضغط على المسؤولين كي يستجيبوا للمصالح العامّة بشكلٍ أفضل. كما تخدم الأحزاب السياسيّة المنظّمة هدفين أساسيّين. فهي أوّلاً تحدّد حاجات جماعةٍ وتعبّر عنها بطريقةٍ يفهمها الشّعب والنّظام السياسيّ ويستجيبان لها. وثانياً، تطوّر الأفكار المشتركة ضمن جماعةٍ كبيرة كي تضغط على النّظام السياسيّ. فيشكّل اختلاف الآراء المبنيّ على المبادىء- بالإضافة إلى تقبّل التّنوّع والشّقاق اللذين يفرضهما هذا الاختلاف- جزءاً أساسيّاً من العمليّة الدّيمقراطيّة. بالفعل، قد يساعد التّعبير عن وجهات النّظر المتضاربة على فهم القضايا وتحديد الحلول بشكلٍ أفضل. فعندما يسري مفعول النّظام السياسيّ، ستؤدّي هذه التّبادلات في الآراء إلى تحقيق رؤىً جديدة أو تسوياتٍ قابلة للتّطبيق، وضروريّة لوجود نظامٍ ديمقراطيّ. باختصار، من شأنها أن تثمر عن نتائج ملموسة.

من جهته، يشكّل المجتمع المدني أيضاً عنصراً أساسيّاً من عناصر النّظام الدّيمقراطي. فلا يمكن للدّيمقراطيّة أن تدوم إلا إن دعمتها ثقافةٌ مدنيّة قويّة، وشعبٌ ملتزم بمثاليّاتٍ كحكم القانون، والحريّة الفرديّة، وحريّة المعتقد، والجدال الحرّ والشّفاف، وحكم الأكثريّة، وحماية الأقليّات. فيحتضن المجتمع المدنيّ الحيويّ عناصر كثيرة مهمّة للدّيمقراطيّة، مثل: المشاركة، والمساءلة، والإصلاح السياسيّ الدّائم، على سبيل التّعداد لا الحصر. كما يرجّع المجتمع المدني المنظَّم صدى صوت من هُضم حقّه (ومن لم يُهضم أيضاً)، ويزيد من تأثيره على العمليّة السياسيّة. انطلاقاً من هنا، تلعب المنظّمات غير الحكوميّة دوراً حاسماً في الدّول المتطوّرة والنّامية. فهي تساهم في تشكيل السياسة من خلال تقديم الخبرة التّقنيّة إلى كلّ من يصوغ السياسات، والضّغط على الحكومات والمؤسّسات السياسيّة. كما أنّها تشجّع مشاركة المواطنين، وتروّج للتّربية المدنيّة. فضلاً عن ذلك، تقوم بالتّدريب على القيادة، وتقدّم الفرص للشّباب والمهمّشين، وتعمل كأداةٍ تشجّعهم على المشاركة في الحياة المدنيّة في حال لم يكن العمل من خلال الأحزاب السياسيّة الخيار الأفضل.

ينال إصلاح النّظم السياسيّة الفعليّ والدّائم نصيباً كبيراً من الزّخم خارج إطار الحكومة عادةً، لكن ما من قطاعٍ واحد يمكنه المطالبة بحقّ الاحتكار في هذا المجال. فعلى الحكومات والأحزاب السياسيّة والمجتمع المدنيّ أن يضافروا جهودهم للقيام بإصلاحٍ سياسيّ وديمقراطيّ. في هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى أنّ المجتمع المدنيّ لم يكن ولن يكون يوماً بديلاً عن الأحزاب السياسيّة أو القيادة السياسيّة المسؤولة والمتقدّمة. من هنا، يجب ألا يتمّ تناول المجتمع المدني عوضاً عن الأحزاب السياسيّة أبداً، بل كجزءٍ أساسيّ مكمّل للأحزاب. لذا، من الخطأ التّفكير في الاختيار بين جماعات المجتمع المدنيّ والأحزاب السياسيّة، وإنّما من الواجب اعتبارهما حليفين طبيعيين. فبمقدور الأحزاب السياسيّة أن تدمج المجتمع المدني في السياسة أكثر من أيّ قطاعٍ آخر (بما فيها الحكومة)، لذا من المهمّ (بالنّسبة لنوعيّة الدّيمقراطيّة ونشاطها السياسيّ الخاص) أن تشجّع الأحزاب النّشاطات التّواصليّة. غير أنّه لا يجدر بالجماعات المدنيّة أن تمسي أشبه بساعدٍ لأيّ حزبٍ معيّن، لا سيّما وأنّ هذا سيقلّص من استقلاليّتها، بل عليها أن تنمّي شراكةً مع الحزب في القضايا التي تصبّ في المصلحة العامّة. فحين تتّصل الأحزاب بالجماعات المدنيّة، وتتعامل معها في إطار التّعاون في القضايا والإصلاحات المحدّدة، ستصبح مؤسّسات الأحزاب أقوى، ويكنّ لها المواطنون تقديراً أكبر. صحيحٌ أنّ توتّراً مفيداً سيخالط دوماً العلاقة بين القوّتين، لكن يجب أن يترافق هذا باحترامٍ متبادل للأدوار الأساسيّة التي يؤدّيها كلّ منهما.

سياسة الدّيمقراطيّة
The Politics of Democracy

لقد أُثبطت عزيمة الشّعب، فأقلعوا عن دعم الأحزاب السياسيّة والمشاركة الحيويّة في نشاطاتها، بسبب عمليّة اتّخاذ القرارات المركّزة، والافتقار إلى القوانين والإجراءات القائمة على أساسٍ مؤسساتيّ سليم. إذاً نتيجةً لعدم استعداد الأحزاب للتّواصل مع المواطنين واستشارتهم بشكلٍ أفضل، تقلّص الدّعم الشّعبيّ، فيما تحوّلت الحملات عبر وسائل الإعلام إلى تفضيل "الشّعارات السياسيّة" على الجوهر.

تشير استطلاعات الرّأي، ومجموعات التّركيز، ونتائج الاقتراع إلى أنّ شرائح كبيرة في المجتمع، من كلّ حدبٍ وصوب من العالم، تعتبر الأحزاب السياسيّة غير فعّالة وغير متّصلة بحاجات الأفراد. وقد خبرت الأحزاب الرّاسخة تراجعاً حادّاً في عدد أعضائها الذين يسيطر عليهم المسنّون، مع تردّد الشّباب في الالتحاق بها، أو الاشتراك معها. في الوقت عينه، ارتفع الدّعم للمرشّحين المستقلين، وأحزاب المصالح الخاصّة، والحركات المضادّة للأحزاب. فكان لعصر وسائل الإعلام والتّكنولوجيا الجديد تأثيران: تقليص دور الأحزاب عبر نشر المعلومات السياسيّة، وتسليط الضّوء على الفضائح والفساد الحزبيّ. بالنّظر إلى ذلك، اضطّرت الأحزاب

السياسيّة لمعالجة مكامن الضّعف هذه، وافتقارها إلى المصداقيّة، بوسائل مختلفة. وتتضمّن تلك الوسائل: التّشديد على القضايا الأخلاقية في المناصب العامّة، وتحديث البنى الحزبيّة ونقلها نحو الدّيمقراطيّة لإفساح المجال أمام مشاركةٍ أكبر، وتعزيز المزيد من الانفتاح والشّفافية في عمل الحكومة والأنظمة السّياسية عامةً.

يجب أن يجدّد زعماء الأحزاب عبر العالم تفانيهم لتحديث الأحزاب السياسيّة وأنظمتها، وإصلاحها.

المطلوب مقاربةٌ جديدة، يجدّد زعماء الأحزاب عبر العالم بموجبها تفانيهم لتحديث الأحزاب السياسيّة وأنظمتها، وإصلاحها. وينبغي على منظّمات التّعاون الدّيمقراطي العالميّة أن تدعم هذه الجهود، وتوفّر الموارد الضروريّة جدّاً من خلال تقديم المساعدة والخبرة التّقنيتين. وقد شهدت المرحلة الأخيرة تضافر جهودٍ بين أكبر ثلاثة تجمّعات عالميّة للأحزاب السياسيّة – وهي تمثّل الإيديولوجيّات الدّيمقراطيّة الاشتراكيّة، والليبراليّة، والدّيمقراطيّة المسيحيّة– بهدف تعزيز تنمية الأحزاب السياسيّة. من هذا المنطلق، استطاع هؤلاء "العالميّون السياسيّون"، بعضوية ثلاثمائة وخمسين حزباً مجتمعاً، في أكثر من مائة وأربعين دولة، أن يطوّروا المعايير اللازمة لمساعدة الأحزاب في جهودها نحو إصلاح بناها وعمليّاتها.

يجب أن يتصدّر تحوّل الأحزاب السياسيّة نحو الدّيمقراطيّة لائحة الجهود المبذولة لإعادة الثّقة الشّعبية بالأحزاب والعمليّة الدّيمقراطيّة ككلّ. فلن يكلّل هذا التّحوّل بالنّجاح إلا إن توفّرت عوامل عدّة، الآن أكثر من أيّ وقتٍ مضى، كمشاركة مدنيّة أوسع، ومساءلة الحكّام والقادة، والشّفافيّة، ووسائل حماية المؤسّسات. لكن من المؤسف أنّ المنظّمات والمؤسّسات الملتزمة بدعم هذه المبادرات وتعزيزها، والقادرة على تقديم الخبرات اللازمة، تفتقر إلى الموارد المناسبة لتفعل ذلك حاليّاً. ونسجاً على المنوال نفسه، تواجه الجهود المتواضعة التي تبذل حاليّاً قلّة دعم المنظّمات العالميّة المنخرطة في مجهود إحلال الدّيمقراطيّة العالمي. غير أنّ هذا الدّعم لا يتعلّق بالموارد الماليّة وحسب، بل باعترافٍ أشدّ بالدّور الحاسم الذي تؤدّيه الأحزاب السياسيّة وزعماؤها أيضاً. على سبيل المثال، غالباً ما تشجّع المؤسّسات الماليّة ووكالات المساعدة العالميّة الحوارات المهمّة بين الحكومات ومنظّمات المجتمع المدنيّ، وتموّلها أيضاً، خاصّة حين يتعلّق الأمر بقضايا التّنمية الوطنيّة والمحلّيّة الأساسيّة. لكن يجدر تضمين ممثّلي الأحزاب وصانعي القانون في هذا المجهود أيضاً.

ليس المجتمع المدنيّ بالملام على تردّي أوضاع الأحزاب السياسيّة، ولا حتّى أولئك الذين روّجوا لمزيد من الدّعم لمشاركة المواطنين، خارج إطار النّظام الحزبيّ. هذا من جهة. أمّا من جهةٍ أخرى، فلا ينبغي على أحد أن يستفيد من الأزمة الحاليّة، لا سيّما أنّ تردّي الأحزاب السياسيّة يهدّد بتقويض أسس الدّيمقراطيّة في نهاية المطاف.

ساد اعتقادٌ، لعقودٍ خلت، أنّ مساعدة التّنمية الاقتصاديّة التي تقدّمها الدّول المانحة تستطيع أن تحقّق درجة النّمو الاقتصادي، وتمنح الفرصة المؤدّية إلى الاستقرار الاجتماعي في العالم النّامي. لكن حتّى حين يُكلّل الأمر بالنّجاح، غالباً ما يفقد النّمو الاقتصادي زخمه لأنّه لم يترافق مع النّمو السياسيّ. فيتّضح أكثر فأكثر أنّ المشاكل التي لا تنفكّ تتزايد في العالم النّامي تتعدّى نطاق المساعدة الاقتصاديّة التّقليديّة. ومع أنّ هذه المشاكل تؤدّي إلى نتائج اقتصاديّة، لكن الطّابع الاقتصادي لا يغلب عليها- فهي سياسيّة جوهريّاً. من هنا، تفترض التّنمية المستدامة فعلاً القدرة على حلّ المشاكل من دون اللّجوء إلى العنف أو الكبت.

على مدى السّنوات العشر الماضية، حدث تغييرٌ جذريّ في المواقف التي اعتمدتها المجتمعات المانحة، والمؤسّسات الماليّة العالمية، بعد اعترافها بأنّ الأنظمة السياسيّة الدّيمقراطيّة واقتصادات السّوق الحرّة وجهان لعملةٍ واحدة، يدعمان بعضهما البعض. فحين تنعدم ضمانات الحقوق الفرديّة داخل المجتمع، تمسي النّتائج الحتميّة هي الاستغلال، والفساد، والتّرتيب الطبقيّ، والفوضى، والعجز عن المنافسة – خاصةً في عالم أكثر ديمقراطيّةً وتنافساً. في الواقع، إنّ النّزوح الرّيفي، والتّردي البيئي، والسياسات الزّراعيّة المعيبة التي تقود إلى المجاعة والنّزاعات تنتُج جميعها عن النّظم السياسيّة حيث لا يملك الضّحايا صوتاً، وحيث لا تبالي المؤسّسات الحكوميّة بواجبها في الرّد على الشّعب، وحيث يتمّ استغلال الموارد على أساس المصالح الخاصّة، دونما خشية من الإشراف أو حاجة إلى المساءلة.

يجب أن يوجّه المجتمع الدّيمقراطي اليوم دعوةً إلى التّحرك، كي تتطوّر الأحزاب السياسيّة عالميّاً على قدم المساواة مع البرامج التي ترعى المجتمع المدنيّ. فمن شأن هذه المحاولة أن تعزّز القيم التي نتشاطرها، وتخدم مصالحنا الاستراتيجيّة. وفي مطلق الأحوال، العالم الذي تتألّق فيه الدّيمقراطيّة هو مكانٌ أكثر إنسانيّةً، وسلاماً، واستقراراً، وازدهاراً.

National Democratic Institute for International Affairs
2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306
tel: (202) 728-5500
fax: (202) 728-5520
contactndi@ndi.org
www.ndi.org